

## تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2008

قام المنتدى الاقتصادي العالمي ولأول مرة بإصدار تقرير تمكين التجارة الخارجية للعام 2008، حيث ضم التقرير معلومات عن 118 دولة من بينها الأردن متعلقة بالتجارة العالمية "كمحرك للنمو الاقتصادي" وعن حجم الإجراءات والتشريعات المتخذة من قبل الدول والتي من شأنها تيسير حركة مرور السلع داخل الدولة أو عبر الدول لتصل إلى وجهتها النهائية. ومن الجدير بالذكر أن هذا التقرير يهدف لمعرفة وتقييم مدى ما قامت به الدول من إجراءات لتسهيل التجارة الدولية وإلى زيادة الوعي بأهمية التجارة الدولية كمحفز للتنمية الاقتصادية، ويمكن إبراز أهم ما انتهى إليه التقرير المذكور على النحو التالي:

### أولاً: المنهجية المتبعة في تصنيف الدول بحسب تمكينها للتجارة الخارجية:

احتوى التقرير على مقياس جديد لقياس مستوى تمكين التجارة الدولية **Global Enabling Trade Index** يعتمد على العوامل والسياسات والخدمات المختلفة التي تؤثر في حركة انسياب السلع عبر الحدود (من وإلى حدود الدولة) وذلك بالتعاون مع عدد من المؤسسات والهيئات الدولية التي شاركت بتقديم المعلومات عن الدول مثل: منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة العالمي والآياتا وبعض الشركات العالمية مثل (Agility, UPS, TNT, FedEx) وقد احتوى هذا التقرير في تحليله لمؤشرات تمكين التجارة الخارجية في الدول المشاركة على أربعة مؤشرات رئيسية هي

- **مؤشر النفاذ إلى السوق** (ويحوي مؤشرين فرعيين يتعلقان بالعوائق الجمركية وغير الجمركية وميل الدولة للتجارة الخارجية)
- **مؤشر إدارة الحدود** (ويحوي ثلاثة مؤشرات فرعية تتعلق بفعالية الإدارة الجمركية وفعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير وشفافية إدارة الحدود)
- **مؤشر البنية التحتية للمواصلات والاتصالات** (ويحوي ثلاثة مؤشرات فرعية تتعلق بمدى توفر وجودة البنى التحتية للنقل ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التجارة)
- **مؤشر بيئة الأعمال في قطاع النقل اللوجستي** (ويحوي مؤشرين فرعيين يتعلقان بالبيئة التنظيمية والأمن المادي)

### ثانياً: ملخص التقرير:

**عالمياً:** أشار التقرير إلى حصول كل من هونغ كونغ وسنغافورة والسويد والنرويج وكندا والدانمارك وفنلندا وألمانيا وسويسرا ونيوزيلندا على المراتب العشرة الأولى عالمياً من بين 118 دولة مشاركة ويعزى ذلك بحسب المؤشرات التي اعتمد عليها التقرير إلى انتهاج تلك الدول لسياسات محفزة للتجارة الدولية ولانتقال السلع عبر الحدود والاستثمار، مما حدا بتلك الدول لتبني سياسة جمركية فعالة إضافة إلى توفر البنى التحتية المتقدمة المحفزة لكافة أشكال النقل وكذلك توفر بنية تحتية فعالة للاتصالات ضمن كافة أشكال النقل بحيث تضمن انتقال السلع إلى وجهتها النهائية بكل سهولة ويسر.

**عربياً:** أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأعلى (23) على الدول المشاركة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متقدمة على إسرائيل التي أحرزت المرتبة (28). ويعزى هذا بحسب التقرير إلى التقدم المذهل في دبي كموقع لوجستي للإقليم (logistics Hub) إضافة إلى ما تم إنجازه من تحسين بيئة قطاع النقل اللوجستي وذلك على الرغم من استمرار وجود عوائق النفاذ إلى السوق بحسب التقرير والمتمثلة في تقييد دخول سوق السلع الإماراتي بنسبة جمركية تساوي 5% ويلي الإمارات كل من البحرين وقطر وتونس وعمان والأردن الذي أحرز المرتبة (51) متقدماً بذلك على السعودية والكويت والمغرب ومصر وسوريا التي جاءت في المرتبة (107) من (118)

المرتبة	الدولة
23	الإمارات العربية
37	البحرين
41	قطر
49	تونس
50	سلطنة عمان
51	الأردن
53	السعودية
58	الكويت
74	المغرب
87	مصر
107	سوريا

### ثالثاً: تحليل موجز لمرتبة الأردن في التقرير:

أشار التقرير إلى أن الأردن قد حصل على المرتبة (51) في الترتيب العام من بين 118 دولة مشاركة، وفيما يتعلق بمرتبة الأردن في المجموعات الرئيسية والفرعية بحسب التقرير فهي كما يلي:

المرتبة	مرتبة الأردن في المؤشرات الرئيسية والفرعية
95	النفاذ إلى السوق ويتكون من المؤشرات الفرعية التالية
105	1-العوائق الجمركية وغير الجمركية.
52	2-النزعة والميل للتجارة الخارجية
36	إدارة الحدود ويتكون من المؤشرات الفرعية
36	1- فعالية الإدارة الجمركية
52	2- فعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير
35	3- شفافية إدارة الحدود
51	البنية التحتية للمواصلات والاتصالات ويتكون من المؤشرات الفرعية التالية
58	1- مدى جودة و توفر البنى التحتية للنقل
45	2- مدى توفر وجودة خدمات النقل
59	3- مدى توفر واستخدام تكنولوجيا المعلومات في التجارة الخارجية

19	بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل
42	1- البيئة التنظيمية
14	2- الأمن المادي
51 من 118 دولة	المرتبة الكلية للأردن

يلاحظ بحسب التقرير أن أقل ترتيب للأردن كان ضمن مؤشر العوائق الجمركية وغير الجمركية (105) من (118) ويعزى ذلك لاستمرار الحماية الجمركية على بعض السلع إضافة إلى استمرار وجود بعض العوائق غير الجمركية أمام انسياب السلع, كذلك أحرز الأردن مرتبة متوسطة فيما يخص المؤشر الرئيسي المتعلق بشفافية إدارة الحدود (36) من (118) على الرغم من حصول الأردن على المرتبة (52) من (118) في المؤشر الفرعي الخاص بفعالية الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير مما يدعونا لتحسين تلك الإجراءات.

وفي المؤشر الرئيسي الخاص بالبنية التحتية للمواصلات والاتصالات فقد كانت مرتبة الأردن (51) من (118) متوافقة مع الترتيب الكلي أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية التي تقع ضمن هذا المؤشر فيلاحظ حصول الأردن على المرتبة (59) من (118) في استخدام تكنولوجيا المعلومات في التجارة الخارجية والمرتبة (58) من (118) ضمن مؤشر توفر البنية التحتية في قطاع النقل, وهنا لا بد من القول أنه هنالك حاجة للعمل على تحسين جودة البنية التحتية في قطاع النقل وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة أشكال النقل بغية الارتقاء بالأردن لمصاف الدول المتقدمة في تمكين التجارة الخارجية.

وضمن المؤشر الرئيسي الخاص ببيئة الأعمال الناظمة لقطاع النقل و الذي يشجع على تدفق السلع عبر الحدود أو داخل حدود الدولة, فقد حصل الأردن على المرتبة (19) من (118) وهي مرتبة متقدمة ولكن هذا المؤشر الرئيسي يحوي مؤشرا فرعيا خاص بالبيئة التنظيمية في قطاع النقل حيث كانت مرتبة الأردن به (42) من (118) مما يعني وجود فرص حقيقية أمام الأردن للتقدم في هذا المجال والعمل على تحسين البيئة التنظيمية في قطاع النقل, وبالنسبة للمؤشر الفرعي الآخر الخاص بالأمن المادي(البيئة الأمنية المؤثرة على قطاع النقل) في قطاع النقل فقد كانت مرتبة الأردن (14) من (118) وهي مرتبة متقدمة نسبيا وتدعو للفخر حيث لا يسبقنا في هذا المجال إلا بعض الدول الاسكندنافية ودول أخرى مثل الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة وهونغ كونغ وألمانيا.